تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية

أ. امبارك بوعصب

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – القنيطرة-

العنوان الالكتروني: bouassab.hg @gmail.com

الملخص:

تواجه المدرسة المغربية اليوم رهانات وتحديات في مجال القيم، وذلك لاعتبارات متعددة، تتمثل بالأساس فيما تعرفه المدرسة من تحولات قيمية، والمرتبطة أساسا بالتحولات الجوهرية والمتسارعة التي يعرفها المجتمع المغربي والذي لايسير بشكل متناغم ومنسجم مع ما تعرفه المدرسة المغربية من تغيرات في منظومة القيم، وما رافق ذلك من تنافر وصراع قيمي. ونتيجة لذلك ألقى المجتمع على عاتق المدرسة مسؤولية نشر القيم واستدماجها في أفق تكوين أجيال تلتزم بهذه القيم وتحاول تجسيدها من خلال سلوكات وممارسات فردية وجماعية.

لذلك، يروم هذا المقال الوقوف عند بعض هذه التحولات التي عرفتها المدرسة المغربية في مجال القيم، والعوامل التي كانت وراء اختراق قيم جديدة فضاء المؤسسات التربوية، وتحديد القيم المراد للمتعلم المغربي امتلاكها، والقيم الدخيلة عليه، وتحديد مرجعياتها وحدود التوافق والتداخل والصراع بين هذه المرجعيات.

الكلمات المفتاحية: المدرسة- منظومة القيم- تحولات القيم- صراع المرجعيات -

Résumé:

Face à l'école marocaine aujourd'hui les enjeux et les défis dans le domaine des valeurs, et ainsi de multiples considérations, est essentiellement comme vous le savez l'école de changements ad valorem, et est principalement associée à la base et les changements rapides dans la société marocaine, qui Isser est harmonieux et

cohérent avec ce que vous savez l'école marocaine des changements dans le système de valeurs, et l'accompagnement afin de la dissonance et les conflits de valeurs. En conséquence, il a donné à la communauté la responsabilité de l'école responsable de la diffusion des valeurs et Astdmajha à l'horizon des générations de composition adhérer à ces valeurs et en essayant d'incarner par des comportements et des pratiques individuelles et collectives.

Par conséquent, cet article prétend tenir à certaines de ces transformations qui ont défini l'école marocaine dans le domaine des valeurs, et les facteurs qui ont été derrière pénètrent nouvel espace des établissements d'enseignement, les valeurs, et déterminent les valeurs à l'apprenant la propriété marocaine, les valeurs étrangères, et déterminer les termes de référence et les limites de la compatibilité et les chevauchements et les conflits entre ces termes de référence.

مقدمـــة :

يعد موضوع تحولات القيم في المدرسة المغربية من الإشكاليات دائمة الراهنية، لاسيما إذا علمنا أن التحولات الجوهرية والمتسارعة التي يعرفها المجتمع المغربي لا تسير بشكل متناغم ومنسجم مع ما تعرفه المدرسة المغربية من تغيرات في منظومة القيم، وما رافق ذلك من تنافر وصراع قيمي. ونتيجة لذلك ألقى المجتمع على عاتق المدرسة مسؤولية نشر القيم واستدماجها في أفق تكوين أجيال تلتزم بهذه القيم وتحاول تجسيدها من خلال سلوكات وممارسات فردية وجماعية. فانخرطت المنظومة التربوية المغربية في برامج إصلاحية لترسيخ قيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، كما ركزت في سياستها البيداغوجية الحالية على التسلح بقيم حديثة وأخلاقيات جديدة فرضتها الساحة السياسية الدولية والسياقات الوطنية، مما جعلها تنهل من مرجعيات قيمية مختلفة تم التوافق حولها، لكنها ظلت دائما تعيش حالة التناقض والصراع.

الأمر الذي يجعل المدرسة المغربية تواجه رهانات وتحديات في مجال القيم، وذلك لاعتبارات متعددة، تتمثل بالأساس فيما تعرفه المدرسة من تحولات

قيمية، في ارتباط بتطور المجتمع وتحولاته البنيوية العميقة، والتي تعود في جزء منها إلى تنامي ظاهرة العولمة وما رافقها من تطور، خصوصا في مجال التقنيات الحديثة للمعلوميات والاتصال وانتشار القيم الاستهلاكية، وظهور صراع القيم بين الأجيال، أوما يطلق عليه صراع التقليد والحداثة داخل الأسرة والمجتمع، حيث يميل البعض إلى التشبث بالقيم الحداثية/الحديثة، ويحرص آخرون على التمسك بالقيم التقليدية، بينما يميل بعض الشباب إلى الخلط بين القديم والحديث، وهوما ينعكس على تمثلاتهم لأنماط السلوك والممارسات المتعلقة بمؤسسة الزواج والبناء الأسري، والتنشئة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، علاوة على القيم المرتبطة بممارساتهم السياسية والدينية.

وهوما يلقي على عاتق المدرسة مسؤولية مواكبة هذا التحول، من خلال فتح نقاش مجتمعي حول موضوع القيم، من شأنه أن يفضي إلى تعاقد حول القيم المشتركة التي ينبغي على المدرسة المغربية حاضرا ومستقبلا تنشئة الأجيال عليها. والرهان على المدرسة في التربية على القيم ينبع من اقتناع مفاده ؛ أن المدرسة ذرع مجتمعي بالغ الأهمية لصيانة الثوابت الوطنية، ولنقل القيم المشتركة للمجتمع المغربي المُعَبَّر عنها في وثائق الإصلاح المختلفة. والتي من المفترض أن تستمد قيم المدرسة المغربية مرجعيتها منها.

لذلك انخرطت المنظومة التربوية المغربية في برامج إصلاحية لترسيخ قيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، كما ركزت في سياستها البيداغوجية الحالية على التسلح بقيم حديثة وأخلاقيات جديدة، فرضتها الساحة السياسية الدولية والسياقات الوطنية. في خطوة حقيقية لطي صفحات مظلمة من تاريخ المغاربة، والشروع في إرساء ثقافة جديدة، قائمة على مبدأ الحق والقيم والقانون، ويتضح ذلك صراحة من خلال ما تطرحه المناهج الرسمية، ومن هنا انصبّ التفكير على

الجانب القيمي الأخلاقي أكثر من اهتمامها بالجانب المعرفي والمعلوماتي، وفي هذا الصدد اتجهت سياسة الإصلاح إلى تبني مقاربة القيم في التدريس، وإعداد العدة الكافية لتنشئة اجتماعية متوازنة، تنسجم وتتلاءم مع حاجات الأفراد المجتمع، والنبش من أجل إرساء مرجعية لعِلْم القيم عبر المدرسة والمنهاج التعليمي.

لكن الواضح أن التلاميذ اكتسبوا بالإضافة إلى القيم المُعلنَة في المنهاج الرسمي المتوافق عليه، مفاهيم وقيم لم تكن معلنه في الأهداف التي تسعى المدرسة المغربية لتحقيقها، ولم يتم التخطيط لها رسميا أوحتى توقعها من قبل القائمين على العملية التعليمية التعلمية.

هذا التعدد في مجالات القيم (قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية والمواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية...) يقتضي - بالتبع - تعدد المرجعيات، كما يطرح إشكال التداخل والصراع بين تلك القيم ومرجعياتها، مما يزيد الأمر غموضا، ومن المعلوم أن المرجعية المعتمدة في التنظير في مجال حقوق الإنسان، وفي جميع السياقات، هي مرجعية غربية يراد لها أن تكون كونية، ومهيمنة على غيرها من المرجعيات. زد على ذلك التغيرات التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة وخاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتداخل الثقافات، وعولمة الاقتصاد، وتشجيع القوى العظمى للإثنيات الثقافية واللغوية والإيديولوجية، مما أدى إلى تعدد مصادر القيم التي مكنت المتمدرسين من الولوج إلى خيارات واسعة لم تكن متاحة لهم من قبل. هذا التطور الإعلامي أسهم في منافسة المؤسسات الاجتماعية التقليدية؛ في التأطير الفكري والثقافي داخل المجتمع عبر توسيع دائرة الخيارات ومصادر تلقي المعرفة وبناء التصورات الفكرية والقيمية.

هذه التعددية في مصادر القيم التي لعب الإعلام دورًا محفزًا في تكريسها؛ كانت لها انعكاسات كبيرة على منظومة القيم بالمدرسة المغربية، كما أسهمت في بروز أنماط جديدة في العلاقة مع المرجعية والهوية، ولا أدل على ذلك من سيادة قيم غريبة عن مجالات القيم المنصوص عليها في الوثائق الموجهة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بل أصبحنا أمام هيمنة مظاهر العدوانية واللاتسامح، والإخلال بأبسط قواعد الاحترام والتملص من الواجبات وغيرها من المظاهر السلبية، التي تتعارض مع ثقافة الحق والواجب وقيم التسامح... في إطار تحول وتدافع للقيم وتداخل وصراع لمرجعياتها، مما يفقد القيم مضمونها ويفقد المجتمع تماسكه ووحدته.

وضمن هذا السياق تهدف هذه المقالة إلى الوقوف عند بعض هذه التحولات التي عرفتها المدرسة المغربية في مجال القيم، وتحديد طبيعة وأشكال القيم التي اخترقت فضاء المؤسسات التربوية المغربية ومرجعيتها، والعوامل التي كانت وراء اختراق هذه القيم الجديدة لفضاء المؤسسات التربوية، وتحديد القيم المراد للمتعلم المغربي امتلاكها، والقيم الدخيلة عليه وتحديد مرجعياتها، وحدود التوافق والتداخل والصراع بين هذه المرجعيات.

مصطلحات الدراسة:

القيم: يتسم هذا المفهوم بتعدد الدلالات والاستعمالات، وباختلاف الأهداف والمرجعيات، وذلك بحسب تعدد زوايا النظر إليه، وبحسب اختلاف المذاهب الفكرية، والتيارات الثقافية، والتوجهات الدينية. مما يجعله موضوع تعارض وصراع دائمين. أفضى إلى وجود تعاريف كثيرة للقيم؛ نذكر منها:

- القيم معايير عقلية ووجدانية، تستند إلى مرجعية حضارية، تمكن صاحبها من الاختيار بإرادة حرة واعية، وبصورة متكررة نشاطاً إنسانياً ـ يتسق فيه الفكر

والقول والفعل ـ يرجحه على ما عداه من أنشطة بديلة متاحة فيستغرق فيه، ويسعد به، ويحتمل فيه ومن أجله أكثر مما يحتمل في غيره، دون انتظار لمنفعة ذاتية [1].

- القيم عبارة عن: مجموعة من المعايير والأحكام، تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، يراها جديرة بتوظيف إمكانياته، وتجسد خلال الاهتمامات أوالاتجاهات أوالسلوك العملي أواللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة [2].

- القيم: مفهوم حديث، وهوعبارة عن تقدير نقوم به تجاه شخص أوفرد أونشاط حسب تحصيله منه، وتتكون القيم من مجموع معتقدات واختيارات وأفكار تمثل أسلوب تصرف الشخص ومواقفه وآراءه، وتحدد مدى ارتباطه بجماعته، وتشكل مجموع القيم ؛ النظرة إلى العالم [3].

- صراع المرجعيات: ونقصد بها غياب التوافق والانسجام داخل نسق القيم مما ينتج عنه تباينها وتضادها، فإذا كان مفهوم نسق القيم المتساندة بنائيا، والمتباينة وظيفيا في داخل إطار ينظمها ويشملها ويرسم لها تدرجا خاصا، فإن عدم الاتساق والانسجام يعني حالة تكون فيها القيم متعارضة ومتضاربة [4].

وجدلية القيم والمرجعيات يبقى حاضرا بين داع إلى الاستناد إلى المرجعية، التي تحكم كل بلد وتنظم عقد قوانينه في جميع المجالات، استنادا إلى الخصوصيات الحضارية التي تميزه عن غيره من بلدان العالم، بل وينظر إلى هذه الخصوصيات باعتبارها نموذجا مختلف، يسهم في تعزيز ثقافة الحوار والتعايش والتفاهم، وكل أفعال المشاركة هذه قائمة على قيمة نبيلة ؛ ألا وهي قبول الاختلاف وتجاوز الخصوصيات [5].

1- الخطاب التربوي وتنمية القيم في المدرسة المغربية.

شكل اعتماد مدخل التربية على القيم في منظومة التربية والتكوين بالمغرب، مرحلة جديدة تفتح الباب لتدارك كثير من النقائص التي أبان عنها التقدم المضطرد في مجال علوم التربية وما حققه من مستجدات، وإذا ما حاولنا أن نبين دواعي اعتماد هذا المدخل في نظام التربية والتكوين بالمغرب كاختيار استراتيجي، فإننا نجد ذلك قد حصل استجابة لمجموعة من الدواعي الفلسفية. ويقصد بها الأسس التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يعتبر المرجع الأساسي في الإصلاح الجديد، والذي في ضوئه تمت مراجعة برامج التعليم، قصد بناء منهاج جديد متكامل يستجيب للشروط والمتطلبات العلمية التي يقتضيها بناء المنهاج التربوي. هذا بالإضافة إلى أننا أصبحنا نعيش في عالم متغير حامل لوسائط وقيم متعددة، وضمن مجتمع مغربي يشهد تحولات عميقة، وفي فضاءات تعليمية أضحى تلامذتها يمتلكون قيما تعارض أحيانا مع القيم المشتركة للمجتمع المغربي المعبر عنها في الدستور ومختلف وثائق الإصلاح التربوي.

لذلك وُضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين لترسيخ منظومة القيم في السياسة التربوية الوطنية، وجعل التربية على القيم أحد المداخل الثلاثة للمنظور الإصلاحي الشامل للمنظومة التربوية، حيث نص الميثاق، ولاسيما قسمه الأول، المتعلق بالمبادئ الأساسية للمنظومة الجديدة للتربية والتكوين، سواء في ارتباطها بالمرتكزات الثابتة، أوالغايات الكبرى، أوحقوق وواجبات الأفراد والجماعات، على التربية على القيم. والعمل على إنجاح المتعلم في الحياة وتأهيله للتوافق مع محيطه في كل فترات ومراحل تربيته وتكوينه، وذلك بفضل

ما يكتسبه من كفايات ضرورية لتحقيق النجاح والتوافق ضمن منظومة من القيم الوطنية والعقدية والكونية.

وبقراءتنا لمواثيق الإصلاحات التربوية وخاصة وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتتبع مجالاته، وبالتركيز على مجال القيم؛ فإننا نلاحظ ما يلي:

- حضور القيم والتنصيص عليها بشكل صريح في القسم الأول المتعلق بالمبادئ الأساسية التي بني عليها الإصلاح وفي مقدمة الميثاق، وتتصدر كل مجالاته، وينص بالحرف "يهتدي نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية، وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح" [6]، وهذا يؤكد بوضوح مكانة القيم في إصلاح نظامنا التربوي.

- تعدد مجالات القيم في الوثائق التفصيلية للميثاق، والمبينة لمجملاته مثل الكتاب الأبيض، الذي عدد مجالات القيم لتشمل قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية [7]، كما حدد مواصفات المتعلمين من حيث القيم والمقاييس الاجتماعية المرتبطة بها، وهي مواصفات تتدرج باختلاف المستوى العمري للتلاميذ ومنها: التشبع بالقيم الإسلامية وممارسة أخلاقياتها، قيم الحضارة المغربية والوعي بتنوع وتكامل روافدها، قيم حقوق الإنسان/حقوق المواطن المغربي وواجباته... وقد تم العمل على بناء مقررات المواد المختلفة على أساس ترسيخ منظومة من القيم.

وإذا كان النزاع حول القيم هومعطى مجتمعي كوني، فإن من مهام المدرسة إنتاج التناسق القيمي بحكم طبيعتها التربوية، ولا يمكن أن تقف محايدة

أوتقبل بترويج قيم متضاربة، عاكسة بذلك التضارب القيمي الحاصل في المجتمع [8].

لكن المتفحص لهذه النصوص المرجعية الحديثة للمنظومة التربوية المغربية، أوالمناهج والكتب المدرسية، لن يجد عناء ليصدر حكما مفاده بأن منظومتنا التربوية تقبل بالنسبة المعيارية، وتعتمدها كخيط رابط بين كل ما تقدمه من قيم لرواد المدرسة المغربية [9].

ففي القسم الخاص بالمرتكزات أوالثوابت المؤسسة للمشروع التربوي المغربي، نجد بأن واضعي الميثاق الوطني توافقوا على اعتماد مجموعة من الدوائر المعيارية المتجاورة، ترسم للمدرسة المغربية الآفاق القيمية أوالمعيارية [10]. ويمكن إجمال بعض معالم الرؤية القيمية في العناصر التالية:

- البعد الديني: والمتمثل في الدين الإسلامي وقيمه الإنسانية النبيلة وأهدافه العليا ومراميه الفضلى، وفق روح تجديدية وإبداعية مولدة للأخلاق والقيم التنويرية والنهضوية والحضارية.

- البعد الحضاري: والذي يضم مختلف الروافد الثقافية والتاريخية والأنطروبولوجية التي ميزت طبيعة المغاربة والمغرب عبر العصور، وهكذا يمكن الحديث عن الرافد الأندلسي والإفريقي والصحراوي/ الحساني. وهذه الروافد بتعددها وغناها تمثل عناصر لصقل هوية المغاربة وإذكاء تميزهم على الصعيد العالمي.

- البعد اللغوي: يتضح ذلك من خلال التنصيص على كون اللغة العربية لغة معيارية للمغاربة، بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية، واللتان تمثلان مبدأ استقلال المغرب وضمان هيبته وتمييزه. هذا بالإضافة إلى إدخال مفهوم اللغات الأجنبية

وتدقيقها باللغات الحية المستعملة في الكون، مما يفهم منه أننا إزاء توجه جديد يستشرف فك الارتباط باللغة الفرنسية كلغة أولى للمغاربة.

- البعد الكوني: بما يتضمنه من قيم كونية إنسانية سامية، كقيم حقوق الإنسان والعدل والحرية والكرامة... لكننا نعتقد أن عملية استلهام هذه القيم الكونية، وجب أن يكون وفق رؤية إبداعية وتجديدية تتجاوز عيوب الماضي وإشكالاته المخلة بهذه القيم.

ومن القيم الأخرى التي انصب عليها الاهتمام في المناهج المدرسية التركيز على القيم الحقوقية، والحريات الطبيعية والمدنية، والدفاع عن كرامة الفرد والجماعة، وإرساء دولة الحق والقانون، والحد من شطط السلطة، والدفاع عن الحقوق المدنية المشروعة بما فيها الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

2- المرجعيات التي يستمد منها النظام التربوي المغربي قيمه.

من المعلوم أن أي نظام تربوي لابد أن تكون مرجعياته واضحة، حتى تكون مقاصد التربية التي يتوخاها دقيقة ومحددة وقابلة للتقويم [11]. ويتضح أن الاختيارات والتوجهات المحددة في النظام التربوي المغربي قد أشارت بوضوح إلى اعتماد مرجعية قيم العقيدة الإسلامية إلى جانب مرجعية المواطنة وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، والمرجعية الحضارية الوطنية، مما يفتح المجال أمام تضارب وتناقض كبيرين في بعض المفاهيم والمواضيع التربوية أثناء وضع البرامج والمناهج [12].

في ظل هذا الوضع، أصبح المشروع التربوي ينهل من مرجعيات قيمية متجاورة، " القيم الدينية، الوطنية، الفلسفية الحديثة، حقوق الإنسان...ومن ثم ترك لواضعي البرامج والمناهج ومؤلفي الكتب المدرسية والمدرسين الحق في الأخذ

من هذه المرجعيات وفق قناعاتهم، ومن دون أدنى تراتبية أووحدة عضوية، الأمر الذي يتجلى واضحا في التضارب القيمي في المقررات الدراسية المختلفة [13].

هذا التضارب والتنافر يدفعنا للتساؤل حول أهداف ومرجعية منظومة التربية والتكوين بالمغرب، هل هي مستقلة في حسم الخيارات الوطنية، أوتفرض تحت ضغوط دولية داعية إلى اعتماد المرجعيات الكونية، وإن ناقضت في بعض مقتضياتها المرجعيات الحضارية الوطنية. ولعل هذا ما جعل منظومة القيم بالمدرسة المغربية تعاني صراع مرجعيات. وتسعى إلى تكييف نظامها التربوي مع المتغيرات الدولية، بل وتلجأ إلى اعتماد صيغ عامة قابلة للتأويل والقراءات المتعددة، أواعتماد مرجعيات متعددة حتى وإن كانت متناقضة في بعض منطلقاتها وأبعادها إرضاء لجميع الأطراف [14].

3- القيم في المدرسة المغربية بين تصورات المنهاج والواقع.

يحظى موضوع القيم بأهمية خاصة في المناهج التربوية باعتبار المدرسة حامية للقيم المثلى، وتعززها لدى المتعلمين والمتعلمات معرفة وثقافة وسلوكا، عبر البرامج التعليمية الفعالة والقابلة للتطبيق. فالمنهاج هوالركيزة الأساس التي تبنى عليها أهداف المستقبل.

من هذا المنطلق، وُجهت العناية لملاءمة المناهج والبرامج الدراسية مع متطلبات التربية على القيم من خلال إدراجها في مختلف المواد والتخصصات، مع وضع الطرائق البيداغوجية لتيسير نقلها للمتعلمين. لكن الإشكال يرتبط بطريقة عرض القيم بأصنافها في الكتب المدرسية، وكيفية تفاعل المدرسين مع الأهداف القيمية.

فمن خلال استقراء بعض مضامين الكتب المدرسية، يمكن القول - إجمالا - أن القيم حاضرة بكل الأسلاك والمواد، مع وجود اختلاف في مدى حضورها من كتاب لآخر ومن مادة لأخرى، الأمر الذي أفضى إلى تباين مواقف الدارسين حول طبيعة حضور القيم بالكتاب المدرسي، إذ يعتبرها البعض [15]، بأنها متنوعة ونبيلة ومثالية بعيدة عن المآرب المادية والمكاسب البرغماتية النفعية. بل هي قيم سامية ذات مضامين وطنية وقومية وإنسانية وأخلاقية واجتماعية وثقافية وفلسفية، تتجاوز ما هومادي إلى ما هوروحاني وجمالي. فيما يرى آخرون [16]، أنها قليلة وميزها شحوب واضح في الإبعاد الوطنية والقومية والإسلامية. بل يذهب البعض للقول أنها مقصية تماما رغم أهميتها [17].

وعليه، فالكتب المدرسية بقيمها المثلى ومبادئها الفضلى وفضائلها العليا أصبحت بعيدة عن الواقع الاجتماعي للتلميذ، وصارت هذه القيم ذات الطبيعة النظرية الطوباوية مجرد قيم نظرية عقيمة مفروضة على أفراد المجتمع بصفة عامة والمتمدرسين بصفة خاصة، تستلزمها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الآنية التي تمر بها الدولة، وما تستوجبه العلاقات الدولية من تدخلات لتثبيت مجموعة من القيم أوتصحيحها أوتغييرها أوالحد منها، وما تقتضيه المصالح والأهواء الإيديولوجية التي تبتغيها السلطة والفئات الحاكمة من جراء تكريس مجموعة من القيم أوتعديلها في فترات معينة، كما يلاحظ المحلل أن هذه القيم السلوكية غلفت بالطابع السياسي والإيديولوجي أكثر مما غلفت بالجانب الديني والأخلاقي [18].

ومهما يكن الأمر، فإن نجاح المؤسسة التعليمية في تربية المتعلمين على القيم وتعميق الاعتزاز بالذات الوطنية رهين بتذليل مجموعة من الصعوبات؛ سواء المرتبطة باختيار الطرائق البيداغوجية الملائمة، أوبإدراك المتعلم للحقوق التي

يتمتع بها والواجبات التي ينبغي الالتزام باحترامها، حتى لا تبقى هذه القيم مبادئ سلوكية مجردة وطوباوية مادامت لا تترجم ميدانيا في الحياة اليومية للتلاميذ ولا تمارس واقعيا وإجرائيا.

ولم تكتف الكتب المدرسية بتقديم القيم الأخلاقية المعهودة سابقا، بل نصت على قيم معاصرة كالقيم العلمية والثقافية والإعلامية التي تنصب على تسليح المتعلم بتقنيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ومساعدته على الاطلاع على قيم العولمة الثقافية والاقتصادية مع ضرورة تشبعه بالثقافة البصرية والجمالية والفنية، وتمثل الحرية الحداثية بالطريقة التي تستوجبها سياسة الانفتاح المفروضة.

من خلال هذه المعطيات تظهر مركزية القيم في المنظومة التربوية بمختلف تجلياتها وأبعادها الوطنية والدولية، وكذا استيعاب الماضي، واستحضار متطلبات المستقبل. ومن المؤكد أن هذا الحضور للقيم على مستوى المنهاج الرسمي كانت له انعكاسات على مستوى التنزيل.

أما السبب في هذا الانفتاح فيرتبط بكون الدولة المغربية وقعت منذ التسعينيات من القرن الماضي على مجموعة من الاتفاقيات والبنود والمعاهدات الدولية التي ترمي إلى إسعاد الإنسان وإرساء النظام الديمقراطي، وإحقاق مجموعة من الحقوق مع إبطال مجموعة من الانتهاكات التي كانت تطال الإنسان المغربي كالتعسف والقمع ومنع الحريات الخاصة والعامة، والاعتقال غير الشرعي، وتطبيق سياسة التعذيب في السجون بشكل لا إنساني.

4- عوامل التحول القيمي في المدرسة المغربية.

بداية، لابد من القول انه يصعب من الناحية المنهجية الوقوف عند مجمل التحولات التي مست المدرسة المغربية، لأن ذلك يتطلب دراسة أكاديمية تتجاوز حدود هذه المقال، على اعتبار أن هذا الرصد يتطلب مداخل علمية

متعددة ومتنوعة لفك رموزه. إلا انه بالرغم من هذا الحذر المنهجي، فإننا نغامر بالقول بأن المدرسة المغربية عرفت تحولات واضحة في مجال القيم، وذلك تبعًا لما طرأ على المجتمع المغربي من تغيرات، رافقها ظهور حاجات ومتطلبات جديدة، وتناميًا مستمرًا لتوقعات الأفراد. هذا التغير الاجتماعي أدى إلى حدوث شرخ في نسق القيم، حيث غلبت القيم الفردية ذات النزعة المادية على حساب القيم الجماعية، وذلك بسبب تميع وتفسخ الضوابط المجتمعية، حيث أصبحت القيم المادية هي المحدد والموجه لسلوك العديد من أفراد المجتمع، خاصة الشباب منهم. ومن عوامل هذا التغير:

4- 1 تحول قيمي بسبب التغير التكنولوجي: إن المتتبع لما يحدث في عالمنا اليوم يجده يمر بمرحلة جديدة، وهي مرحلة ما بعد الحداثة، والتي من أبرز معالمها ظاهرة العولمة، وما رافقها من تطور هائل في المجال المعرفي والمعلوماتي، وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات، ولم يكن غريبا أن يتأثر مجال القيم بالمستجدات والتغيرات العالمية، التي كان من نتائجها انحصار قيم وظهور قيم جديدة، فالعولمة بالرغم من مظهرها الاقتصادي والسياسي، إلا أن هدفها النهائي هوالتغيير في الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، بما في ذلك الهوية وأنماط العيش والقيم، وللوهلة الأولى يبدوأن العولمة موجهة نحومقاصد المال والاستهلاك والماديات، ولكن سلاحها الحقيقي في الواقع موجه نحوعقلية الإنسان وقيمه الاجتماعية وعقيدته، فهي غزوثقافي بأكمله، لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة ومنتظمة.

ولعل المؤسسة المدرسية باعتبارها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية التي تتشكل فيها ملامح هوية المراهق وقيمه الاجتماعية واتجاهاته، هي أكثر المؤسسات التربوية والاجتماعية تأثرا بهذه التحولات، فقد أصبحت وظيفتها بالغة التعقيد،

نظرا لتعاظم دور القوى والمؤثرات غير المقننة (مثل الإعلام الفضائي)، واحتلال المؤسسة الإعلامية ولاسيما الفضائيات التي دخلت كمنافس قوي، لتتولى عملية التنشئة الاجتماعية، فارضة نفسها بقوة على بقية الأطراف المعنية بهذه العملية، موظفة في ذلك كل ما تملكه من وسائل الإغراء والاستقطاب، لا يملك المتعلم معها إلا الإذعان والاستسلام، خاصة إذا عرفنا أن مرحلتا الطفولة والمراهقة هما مرحلتا التكوين الحقيقي والفعال للقيم الاجتماعية؛ بمعنى أن هذه التغيرات وضعت المتعلمين في مواجهة قيم اجتماعية دخيلة، كالميل إلى التملص من الرابط الأسري، وعدم التمسك بالقيم والعادات المتعلقة بموروثنا الديني والثقافي، وبذلك يكون قد ابتعد عن قيم المجتمع والمنظمة التعليمية.

4- 2 تحول قيمي بسبب عملية التطبيع الاجتماعي: وهي في أساسها عملية اهتزاز للتوازن القيمي، وتحرك لتحقيق توازن جديد، حيث نجد أن في النسق الاجتماعي ميكانزمات محددة تفرض ضغوطًا أوتوترات على الفرد تجعله يتخلص من اتجاهه القيمي المتوازن(مثل جماعة الأصدقاء، المناخ التربوي داخل المؤسسات التعليمية)، ثم تمده بعد ذلك بالأساليب التي يتغلب بها على هذه التوترات، ويساعده على قيام توازن لنمط التفاعل الجديد.

4- 3 تحول قيمي بسبب تأثيرات العولمة على القيم: أدى تنامي ظاهرة العولمة وما رافقها من تطور خصوصا في مجال التقنيات الحديثة للمعلوميات والاتصال وانتشار القيم الاستهلاكية، وظهور صراع القيم بين الأجيال، أوما يطلق عليه صراع التقليد والحداثة داخل الأسرة والمجتمع، حيث يميل البعض إلى التشبث بالقيم الحداثية/الحديثة، ويحرص آخرون على التمسك بالقيم التقليدية، بينما يميل بعض الشباب إلى الخلط بين القديم والحديث، وهوما ينعكس على تمثلاتهم لأنماط السلوك والممارسات المتعلقة بمؤسسة الزواج والبناء الأسري، والتنشئة

الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، علاوة على القيم المرتبطة بممارساتهم السياسية والدينية.

كما سعت العولمة إلى محاولة القضاء على الإرث الإنساني المقدس بالنسبة لنا كعرب ومسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية, وخاصة الأمريكية, وذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، والإحساس بالمواطنة، واستغلال المرأة في الإثارة والإشباع الجنسي وإشاعة الفاحشة في المجتمع، وخير مثال على نموذج لعولمة القيم الغربية والأمريكية، هوصياغة تلك القيم الغربية في مواثيق ثم عولمتها باسم الأمم المتحدة. فالقيم والمعايير الحداثية قد اختلطت بأنماط التفكير والإحساس الموروثة عن أنماط الوجود الاجتماعي المخزني، القبلي، ذلك أن تلك التحولات الحداثية الناجمة عن اندراج المغرب فبنية النظام العالمي أولا، وعن تحولات المجتمع المغربي وما تطرحه تلك التحولات ثانيا، لم ترفق بتحديث فعلي لمحتوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لقيم والقواعد والذهنيات والاستعدادات النفسية والفكرية واللاشعورية المنتجة للسلوك الفردي والجماعي [19].

5- منظومة القيم في المدرسة المغربية وصراع المرجعيات:

يفترض أن تستمد قيم المدرسة المغربية مرجعيتها على الخصوص من الدستور الجديد، وغايات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين المحددة في الميثاق، بوصفه إطارا مرجعيا وطنيا لتجديد بناء المنظومة التربوية وإصلاحها. لكن الواقع يبين أن النظام التربوي الحديث يعيش صراعات، لعل أكبرها؛ الصراع حول الهوية ومنظومة القيم، التي اتخذت مظاهر وأشكال مختلفة، ومست بعض

القضايا التي ت المجمع عليها وطنيا كالدين واللغة والانتماء العربي الإسلامي [20].

ويمكن التمييز في هذا الصراع بين تيارين: الأول وطني إسلامي، والثاني تغريبي [21]. وقد نجح الخطاب السياسي والبيداغوجي الرسمي - إلى حد كبير - في استيعاب هذا التعارض وتدبيره من طرف واحد، حيث كان يقدمه على أنه تنوع وخصوصية للمغرب نظرا لموقعه الجغرافي ودوره التاريخي، لكن تحليل محتوى هذا الخطاب، وتحليل البرامج التربوية التي تم اعتمادها عبر الإصلاحات المختلفة، يبين أننا أمام قيم متصارعة متعارضة، تقدم للمتعلم الواحد في المدرسة العمومية، وتؤثر بالتالي سلبا على تكوين شخصيته وتماسكها وتوازنها [22].

وجاء الإصلاح الأخير مع خطوة وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين فكان التوافق النسبي بين أطراف الصراع على أرضية مشتركة، وإذا كان التوافق الذي يعترف ويقبل بوجود وتنافس منظومات واختيارات متعددة امرأ محمودا في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن نقله إلى مجال التربية يؤدي إلى مضاعفات سلبية تفقد من خلاله المدرسة تجانسها وفعاليتها، ويصبح التوافق في الحقل التربوي معناه إرجاء الاختيار ونقل الصراع المعياري والقيمي القائم في المجتمع إلى قلب المدرسة [23].

ولا شك أن هذه المقاربة التوافقية تتخذ دينامية معاكسة تماما للفلسفة التي نشأت بموجبها مؤسسة المدرسة، في المجتمعات الحديثة، فالتوافق هنا، معناه نقل التنافر الطبيعي القائم في المجتمع، أوما يطلق عليه السوسيولوجيون "تنازع القيم"، إلى قلب المؤسسة التربوية، ومن ثم تصبح المدرسة مرآة تعكس تناقضات المجتمع [24]. ومشتلا ترعى مرجعيات مختلفة متصارعة لمكونات النسيج المجتمعي،

الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول مدى توافق القيم التربوية مع قيم المرجعيات الاجتماعية وغيرها.

ولتأكيد ذلك، يكفي أن ندقق في الفقرة المتعلقة بالاختيارات والتوجهات في مجال القيم في "الكتاب الأبيض"، ليظهر لنا ذلك التناقض في مظاهره الصارخة، إنها حسب احد الباحثين [25] اختيارات وتوجهات لم تتورع عن أن تجمع في جعبتها بين ما لا يحتمل المزج والدمج، إلا على حلبة التنازع والصراع: قيم العقيدة الإسلامية - قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية - قيم المواطنة- قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية. ثم يتساءل مستنكرا: ما الذي يجمع في صعيد واحد بين قيم العقيدة الإسلامية، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية، والحال أن مرجعية كل منهما على طرفي نقيض، إذ أن مصدر الأولى سماوي رباني، بينما مصدر الثانية أرضي إنساني، على اعتبار أن قيم الكرامة والمساواة والحرية وغيرها في المرجعية الأولى غيرها في المرجعية الثانية. ومن شأن هذه الازدواجية والتناقض في المناهج التربوية والتعليمية، ووجود تيارات فكرية وثقافية وتعليمية متصارعة، أن يسقط المتعلمين في متاهات الصراعات القيمية [26].

وبدورها ترتكز القيم الموجودة في مقررات التعليم على مجموعة من المرجعيات المتوافقة أحيانا والمتصارعة أحيانا أخرى، ومن خلال هذه القيم الأخلاقية والمواقف السلوكية؛ يمكن الإشارة إلى المصدر الديني الإسلامي قرآنا وسنة (مصدر أساسي لمعظم هذه القيم)، وعلم الأخلاق (التضامن، والأخوة، والتعايش، والتسامح...)، والتصوف، والحقل الفكري والحضاري (تعدد الثقافات، وحوار الحضارات...)، والقوانين والتشريعات الدولية المعاصرة (التشريعات المتعلقة بتنفيذ التوصيات والقرارات الخاصة بحقوق الإنسان)،

والاتفاقيات المبرمة والموقعة بين الدول (تكريس حقوق الإنسان، واحترام حريات الأجانب، ونبذ التمييز العنصري، ومحاربة التطرف والإرهاب...)، والميثاق الوطني للتربية والتكوين(تسطير مجموعة من الأهداف والغايات...)، والمنظومة الفلسفية (فلسفة الشخصية، وفلسفة القيم، وفلسفة الغير، وفلسفة الطبيعة والثقافة، وفلسفة الحق والدولة...)، والحقل السيكولوجي(الشخصية المتفتحة، والنقد الذاتي، والإحساس بالثقة...)، والحقل السوسيولوجي(المجتمع المدني، والشراكة، والقيم الاجتماعية الإيجابية...)، والحقل الحقوقي والإنساني(منظومة حقوق الإنسان...)، والحقل السياسي(إرساء الديمقراطية الحقيقية ودولة الحق والقانون...)، والحقل الاقتصادي(التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، واقتصاد العولمة...)، والحقل العلمي والتكنولوجي والإعلامي(الانفتاح، والحداثة، والتطور المعلوماتي، والقيم العلمية والمعرفية الجديدة)، ومجال العولمة (القيم الكونية، وخطاب التسامح، وتعايش شعوب العالم في قرية واحدة [27].

ومن المعلوم أن المرجعية المعتمدة في التنظير في مجال حقوق الإنسان، وفي جميع السياقات، هي مرجعية غربية يراد لها أن تكون كونية، ومهيمنة على غيرها من المرجعيات، بدعوى كثير من مفكري الغرب أنها هي وحدها التي يجب أن تسود؛ لأن المرجعية الإسلامية على وجه التحديد، ليس في شريعتها ولا في تراثها الفكري ما يسهم بصورة إيجابية في ترسيخ حقوق الإنسان، وربما ذهب بعضهم إلى أن الإسلام يشكل عائقا في وجه قيام تلك الحقوق [28].

ومع ظهور العولمة وتطور وسائل الإعلام فرضت على المجتمع المغربي قيما دخيلة وبمرجعيات جديدة. ولعل هذا التحول القيمي الذي يشهده المغرب هوما أكده تقرير الخمسينية إذ يقول واضعوالتقرير بأن هناك تحول في مرجعية القيم ببلادنا؛ حيث تم الانتقال من مرحلة تتميز بما استأنس به المغاربة من تعايش بين

القيم التقليدية التي تعرف تراجعا لحساب القيم الجديدة التي توجد في طور البروز والترسخ، فهل يتعلق الأمر بأزمة القيم أم ببوادر حداثة تترسخ. كما أن أزمة القيم أوتصدع منظومة الأخلاق تشكل حسب التقرير إحدى المحددات الخمسة لاختلالات المنظومة التربوية بالمغرب [29].

خلاصـة:

يمكن القول أن التحديات التي تواجه المدرسة المغربية على المستوى القيمي تنبع من كون المنظومات القيمية والثقافية في المجتمع المغربي تشهد تحولات عميقة، مما يسائل دور المدرسة في تنمية القيم المشتركة للمجتمع ومسؤولياتها في مواكبة التغيرات المجتمعية من خلال ترسيخ القيم الإنسانية لدى الناشئة، وملاءمة آليات وطرائق فعلها البيداغوجي لنقل القيم المشتركة بأساليب مقنعة.

كما أن فحص النصوص المرجعية الحديثة للمنظومة التربوية المغربية أبان عن وجود مقاربة توافقية كانت لها مضاعفات سلبية على المستوى القيمي. خصوصا ما يتعلق بمبدأ الاستقلالية في حسم الخيارات الوطنية والضغوط الدولية الداعية إلى اعتماد المرجعيات الكونية وإن ناقضت في بعض مقتضياتها المرجعيات الحضارية الوطنية. ولعل هذا ما جعل منظومتنا التربوية تتكيف مع المتغيرات الدولية بالاعتماد على مرجعيات متعددة للقيم، حتى وإن كانت متناقضة ومتصارعة في بعض منطلقاتها وأبعادها. وهوما يفسر سر عدم تحقق ذلك التطور المنسجم والمتناغم بين دينامية التحول في المغرب ومنظومة القيم في المدرسة.

وكان للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتشار مبادئ حقوق الإنسان، اثر كبير في اختراق قيم جديدة – تقوم على الحداثة والتنوع الثقافي والمواطنة الكونية - فضاء المؤسسات التعليمية، مما وضع المتعلمين أمام "تناقضات" كبيرة؛ تمثلت أساسا في محاولة البعض منهم المزاوجة

بين القيم التقليدية، وما ينتج عنها من مواقف وتمثلات اتجاه الذات والعالم والآخرين, وبين القيم الحداثية، وما يترتب عنها من ضرورة إجراء تعديلات مستمرة على سلوكياته ومواقفه. فمن جهة يريد المتعلم الاستفادة من إفرازات منظومة القيم في مختلف المجالات، في الوقت الذي يتشبث بالقيم الثقافية المحافظة، التي أثبت الواقع الملموس محدوديتها. كما أن هذه التحولات تعكس الصراع الذي واكب تنزيل مقتضيات الميثاق، إن على مستوى تحديد القيم أومرجعياتها.

الهوامش:

1 - أحمد المهدي عبد الحليم، "تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم، مجلة المسلم المعاصر"، العدد 65- 66 سنة 1993، ص: 19.

2 - أبوالعينين علي، **القيم الإسلامية والتربوية**، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة المنورة، 1988، ص: 34.

3- الأحمر عبد السلام، **المسؤولية أساس التربية الإسلامية، محاولة في التأصيل**، سلسلة كتاب تربيتنا رقم4، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2007، ص: 37.

4 - السيد الشحات أحمد حسن، **الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988، ص: 21 .

5 - الصمدي خالد، **القيم الإسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2008، ص: 13 - 14.

6 - المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000، ص: 9.

7 - الكتاب الأبيض، نونبر، 2001، ص: 6.

8 - جنجار محمد الصغير، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية"، دفاتر التربية والتكوين، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، العدد 5، شتنبر 2011، ص: 15.

9 - نفسه، ص: 16- 17.

10 - نفسه، ص: 17.

11- الصمدي خالد، خطاب **التربية الإسلامية في عالم متغير، تجديد الفلسفة وتحديث الممارسة**، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ص: 41.

12 - الصمدي خالد، **خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير**، م س، ص: 41.

13 - جنجار، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية" م س، ص: 18.

14 - خالد الصمدي، "خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير"، م س، ص: 41.

15 - نفسه، ص: 52- 53.

16 - بنان مصطفى، "فقر القيم في الكتب المدرسية للغة العربية بالمرحلة التأهيلية"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، ص: 34- 38.

17 - العسري الفضيل، "مادة الفلسفة ومنظومة القيم"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، ص: 31.

18 - حمداوي جميل، "منظومة القيم في مقررات التعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، ص: 52- 53.

19 - حيمر عبد السلام، **مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب**، سلسلة شرفات، 34، الطبعة الثانية، 2013، ص: 12.

20 - بايشي محمد سالم، "تغيرات منظومة القيم في البرامج التربوية المغربية"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، ص: 54.

21 - نفسه، ص: 54.

22 - نفسه، ص: 55.

23 - جنجار، م س، ص: 17.

24 - نفسه، ص: 17.

25 - بنمسعود عبد المجيد، "المنظومة التربوية المغربية في ميزان القيم"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، ص: 19.

26 - الحوات علي، "بعض مشكلات الشباب المسلم في مجال الإعداد المهني"، مجلة الفكر العربي، العدد47 ، 1987، ص: 139.

27 - حمداوي، م س، ص: 52 - 53.

28 - الكتاني محمد، **منظومة القيم المرجعية في الإسلام**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2004، ص: 12.

29 - اللجنة المديرية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

لائحة المراجع:

- أبوالعينين علي، القيم الإسلامية والتربوية، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة المنورة، 1988.

- أحمد المهدي عبد الحليم، "تعليم القيم فريضة غائبة في نظم التعليم"، مجلة المسلم المعاصر، العدد 65- 66 سنة، 1993.

- الأحمر عبد السلام، المسؤولية أساس التربية الإسلامية، محاولة في التأصيل، سلسلة كتاب تربيتنا رقم4، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2007.

- الحوات علي، "بعض مشكلات الشباب المسلم في مجال الإعداد المهني"، مجلة الفكر العربي، العدد47 ،1987.

- السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988.

- الصمدي خالد، القيم الإسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2008.

- الصمدي خالد، خطاب التربية الإسلامية في عالم متغير، تجديد الفلسفة وتحديث الممارسة، منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان.

- العسري الفضيل، "مادة الفلسفة ومنظومة القيم"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، صص: 30- 33.

- الكتاب الأبيض، نونبر، 2001.

- الكتاني محمد، منظومة القيم المرجعية في الإسلام، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2004.

- اللجنة المديرية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000.

- بايشي محمد سالم، "تغيرات منظومة القيم في البرامج التربوية المغربية"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، صص: 54- 61.

- بنان مصطفى، "فقر القيم في الكتب المدرسية للغة العربية بالمرحلة التأهيلية"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، صص: 34- 38.

- بنمسعود عبد المجيد، المنظومة التربوية المغربية في ميزان القيم"، مجلة الفرقان، العدد، 60، 2008، صص: 18- 25.

- جنجار محمد الصغير، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية"، دفاتر التربية والتكوين، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، العدد 5، شتنبر 2011، صص: 14- 18.

- حمداوي جميل، "منظومة القيم في مقررات التعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب"، مجلة الفرقان، عدد، 60، سنة 2008، صص: 45 - 53.

- حيمر عبد السلام، مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب، سلسلة شرفات، 34، الطبعة الثانية، 2013.